

## الفصل الرابع: التنظيمات المحاسبية وتصنيفاتها

### 1- تعريف التنظيم المحاسبي وأهمية دراسته

**1-1 تعريف التنظيم المحاسبي:** يعرف التنظيم المحاسبي بأنه محاولة وضع إطار عام للممارسات المحاسبية، ووضع ضوابط وحلول للمشاكل التي قد تواجه التطبيق العملي لها، وتعتبر المعايير المحاسبية إحدى الأدوات الأساسية للتنظيم المحاسبي. لذلك تدخل جهود التوافق المحاسبي سواء على المستوى الوطني أو الدولي في سياق عملية التنظيم المحاسبي، حيث نلاحظ جليا أن الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين الدول هو ناتج عن إتباع طرق مختلفة في التنظيم المحاسبي المبني على أسس نظرية معينة، والموضوع ضمن مسار معين للتوحيد المحاسبي.

**2- أهمية دراسة التنظيم المحاسبي:** أكد تقرير جمعية المحاسبة الأمريكية AIAA حول المحاسبة الدولية على أن النظام المحاسبي يعد جزءا من النظام الاجتماعي، ويؤدي ذلك إلى وجوب دراسته كنظام اجتماعي على غرار دراسة الأنظمة السياسية والاقتصادية، بحيث لا تنحصر تلك الدراسة في نطاق تصنيفه كأنظمة محاسبية دولية أو كنظام محاسبي مالي أو إداري، ولكنه يمتد ليشتمل على سمات وخصائص كل الأنظمة الفرعية التي تعمل لتوفير معلومات نافعة لمستخدميها، وذلك لدراسة كيفية إخضاعها لإطار نظري قابل للتطبيق العملي على جميع المستويات بما يفسر التنوع والاختلافات القائمة في الممارسات المحاسبية العملية. ويتضمن ذلك الإجابة عن التساؤلات التي يثيرها توظيف النظام المحاسبي على عدد من المستويات داخل المجتمع، والتي من أهمها ما إذا كان من الأمور المنطقية قبول أن تكون هناك نظريات محاسبية تختلف باختلاف مجالات الاستخدام، بحيث يكون هناك إطار نظري للنظام المحاسبي الإداري أو الوطني.

### 2- دوافع تصنيف النظم المحاسبية وأنواع النظم المحاسبية:

#### 2-1 دوافع تصنيف النظم المحاسبية وشروطه: حسب "نوبس Nobes" فإن الدوافع الأساسية وراء

القيام بعمليات تصنيف النظم المحاسبية هي:

- هناك حاجة ماسة لمعرفة واختبار طبيعة وأهمية التشابه والاختلاف بين الدول؛
- التصنيف يساهم في تطور المحاسبة من خلال المساهمة في تحديد الاختلافات بين الدول ومساعدة دولة معينة على اختيار أفضل النظم المتاحة؛
- يوفر التصنيف أداة تعليمية قيمة يستخدمها المدرسون في تحديد الدول الأساسية في كل مجموعة من المجموعات والتي في ضوءها تتحدد خصائص كل مجموعة؛
- يوفر دليل لمن يقومون بالتنظيم المهني المحاسبي ربما يساعدهم في تحديد الأنظمة المحاسبية للدول المشابهة الأمر الذي يساعدهم ليس فقط في التغلب على المشكلات التي تواجههم، ولكن أيضا في محاولة تفادي هذه المشاكل قبل وقوعها.

وعلى الرغم من تصور البعض لسهولة عملية تصنيف الدول ووضعها في مجموعات، إلا أن هذا العمل يتطلب مجهودات شاقة من العمل المنهجي والفكري. ولعل ما تنص عليه جمعية المحاسبة الأمريكية

في هذا المجال لهو دليل واضح على ذلك، حيث جاء في منشورها الصادر في عام 1977 (AAA; 1977) فإن أي تصنيف يجب أن يتوفر فيه ما يلي:

- خصائص التصنيف يجب أن تتكامل فيما بينها بشكل ثابت بحيث يتم استخدام نفس المعايير والطرق في التمييز بين عناصر النظام المحاسبي في جميع الأحوال. وذلك لأن استخدام معايير وطرق مختلفة يؤدي للوصول إلى خصائص مختلفة؛

- إن التصنيف الجيد يجب أن يحتوي على عدد كافي من المجموعات بحيث تكون قادرة على أن تشمل جميع النظم المحاسبية في العالم؛

- يجب ألا يكون هناك أي عنصر مدرج في أكثر من مجموعة؛

- التصنيف يجب أن يكون مرتبًا ترتيبًا هرميًا.

## 2- أنواع النظم المحاسبية

يوجد نظامان محاسبيان هما النظام المحاسبي الأنجلو-أمريكي والنظام المحاسبي الأوربي، وفيما يلي شرحا لكل واحد منهما.

### 2-1 النظام المحاسبي الأنجلو-أمريكي

أ- الإطار التنظيمي له: يتكون من نظام محاسبي متأثر جدا بجهات محاسبية مهنية متخصصة تتولى مهمة وضع أسس النظام المحاسبي بدلا من تولي جهات حكومية مهمة السيطرة على هذا الجانب، علما بأن التركيز هنا يتم على أهمية سوق رأس المال. وتعتمد جل المؤسسات في هذا النظام على المصادر العامة لحقوق الملكية، كما تعتمد بدرجة كبيرة على المديونية المالية أي الاقتراض *Borrowing* من السوق المالية. كما يتبنى هذا النظام الاعتبارات الاقتصادية بدلا من الاعتبارات القانونية ضمن تطبيقاته العملية.

ب- خصائصه: تتميز المحاسبة الأنجلوساكسونية بالخصائص التالية:

- تقوم على أساس وجود إطار مفاهيمي *Conceptual Framework* وهو بناء نظري يتضمن قائمة بالأهداف والمفاهيم والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمبادئ العامة للمعايير التطبيقية؛

- تتماشى نظم المحاسبة الأنجلوساكسونية مع نظام القانون العام الذي لا يبحث في توفير إجابة عن الحالات الخاصة، ومع حملة الأسهم *Share holders* باعتبارهم المصدر الرئيسي للتمويل، وهذا النموذج لا يطبق في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فقط، بل إن تطبيقها منتشر في العديد من الدول؛

- استقلال معدي النصوص التنظيمية عن السلطات السياسية مقابل علاقة متينة وتبادلية مع

مستخدمي المعلومات المحاسبية، من جمهور، محللين، مستثمرين؛

- يطبق النموذج الأنجلوساكسوني في الدول ذات توجه نحو السوق، فنجد في هذه الدول أسواق مالية جد متطورة تضمن تمويل الاقتصاد بأكمله ذلك ما يفسر عناية التقرير المالي بالمستثمرين المهتمين بمردودية استثمارهم؛

- في البلدان الأنجلوساكسونية لا تمارس الضرائب أي تأثير على القانون المحاسبي وتحسب النتيجة الخاضعة للضريبة بشكل مستقل عن النتيجة المحاسبية، وبالتالي تقدم المؤسسة نوعين من الحسابات أحدهما مالي محض والآخر ضريبي محض، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم اعتماد الدولة مباشرة على قائمة الدخل، حيث يتم تصنيف الحسابات بالطريقة التي تستجيب لاحتياجات المساهمين من المعلومات.

**ت- التوحيد المحاسبي في النموذج الانجلوساكسوني:** يركز التوحيد المحاسبي في هذا التيار بشكل إجمالي على ما يلي:

- تقديم مقارنة اقتصادية للمؤسسة أكبر منها قانونية؛
- يجيب على احتياجات المستثمرين والمساهمين بالدرجة الأولى؛
- يرتبط بالمبادئ العامة ونشر القوائم المالية وليس بالإجراءات المحاسبية اليومية والمصطلحات وقواعد التسجيل فهي لا تعتمد على قائمة حسابات؛
- يتم تولي عملية التوحيد المحاسبي من طرف هيئات مهنية تابعة للقطاع الخاص.

### **إطار تنظيم المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية:**

إن تنظيم المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية لا تحدده القوانين التشريعية، وإنما يعتمد على الأسواق المالية فعلية إعداد المعايير المحاسبية تخضع لسلطة هيئة تداول الأوراق المالية *SEC* والتي أسندت عملية إصدار المعايير للمعهد الأمريكي للخبراء المحاسبين *AICPA*، وفي سنة 1973م تم تعيين هيئة أخرى لإنجاز هذه المهمة تتمثل في مجلس معايير المحاسبة المالية *IASB* وهذا بعد الانتقادات التي وجهت للإجراءات الصادرة من طرف المعهد الأمريكي للخبراء المحاسبين، وبذلك انتقلت سلطة إصدار المعايير المحاسبية إلى مجلس معايير المحاسبة المالية مع بقاء هيئة تداول الأوراق المالية كجهة مشرفة فقط.

### **2-2 النظام المحاسبي الأوروبي أو القاري:**

أ- **الإطار التنظيمي له:** يسود في الدول المطبقة للنموذج المحاسبي الأوروبي نظام قانون مدني، يتضمن قوانين مدونة للمؤسسات من خلال إعداد مقاييس ثانوية أساسية تحكم المشروع الهادف للريح. وفي الغالب ينص القانون على ضرورة إنشاء المؤسسات حسب خطوات محددة، هذا بالإضافة إلى وجود قانون محاسبي يتميز بالتفصيل لدرجة عدم ترك أي فرصة للتقديرات والأحكام المهنية، حيث تحدد مجموعة من إجراءات التسجيل والعرض العادل الموحدة والصارمة، لذلك يكون هناك اتجاه نحو تغليب الشكل القانوني على الجوهر الاقتصادي.

ب- **خصائصه:** في ظل نظام المحاسبي الأوروبي تقل أهمية الاعتماد على المؤسسات والجهات المحاسبية المهنية المتخصصة في وضع أسس النظم المحاسبية المطبقة، كما يقلل هذا النظام من التركيز على بعض المتطلبات النوعية مع التركيز الفعلي على الجهات الحكومية في إصدار التشريعات المنظمة للقواعد المحاسبية المطبقة في البلد. ومن هنا يتضح أن هذه النظم المحاسبية تربطها علاقة مباشرة مع

النظم والقوانين الجبائية المحلية السائدة، وأن المعلومات في ظل هذا النظام تتسم بكونها ذات طبيعة خاصة غايتها حماية مصالح الدائنين (المقرضين) بدلا من المستثمرين، كما أن أغلب المؤسسات في ظل الأنموذج الأوروبي تعتمد في غالب الأحيان على مواردها المالية طويلة الأجل من مصادر ذاتية أو حكومية أو عن طريق الاقتراض *Borrowing* من المصارف.

ت- التوحيد المحاسبي وفق النموذج القاري: يتميز التوحيد المحاسبي وفقا لهذا التيار بالخصائص التالية:

يقدم نظرة ذميمة للمؤسسة؛

الهدف الرئيسي للمحاسبة هو تلبية احتياجات الإحصائيات ومصالح الجباية؛

استعمال مخطط حسابات إجباري على كل المؤسسات؛

مهمة إصدار المعايير موكلة لهيئة حكومية.

**المحاسبة في فرنسا:**

تعتبر فرنسا ذات دور قيادي في مجال تطوير المحاسبة الوطنية، فقد أصدرت عدة خطط رسمية عدلتها عامي 1982 و 1986 لتعكس بذلك التوجيهات الصادرة عن المجموعة الأوربية (التوجيهين الرابع والسابع)، اما مهنة المحاسبة بها حاليا فهي صغيرة إلى حد ما وتفتقد إلى التقنية مقارنة بالدول الأنجلوساكسونية، كما أنها السوق المالية تعتبر صغيرة، ولهذا السبب لا توجد جهة تصدر المعايير المحاسبية، حيث أن القانون التجاري يشمل القوانين والمراسيم المحاسبية بالإضافة إلى القانون الضريبي، فالتقليد المحاسبي في فرنسا يعطي الأولوية للدائنين وللسلطات الضريبية كما هو الحال في ألمانيا.

أما فيما يخص القواعد والإجراءات المتعلقة بالقياس المحاسبي ومكونات التقارير المالية السنوية للمؤسسات الفرنسية فتتمثل فيما يلي:

تعتبر طريقة الشراء هي الطريقة الأساسية في المحاسبة عن اتحاد المؤسسات، وتستخدم التكلفة التاريخية في تقييم الأصول الملموسة *Tangible assets*، أما المخزونات فيتم تقييمها على أساس طريقة *FIFO* أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة *CMP* ولا يسمح باستخدام طريقة *LIFO*، وتخضع الأصول الثابتة للاهلاك وفقا لمعدلات الاهتلاك الضريبية، أما الإيجار التمويلي فلا يتم رسملته.

يشمل التقرير المالي في المؤسسات الفرنسية على قائمة الدخل، الميزانية، قائمة التدفق النقدي، تقرير المراجع تقرير مجلس الإدارة *Board of directors*، بالإضافة إلى الملاحظات، ويجب على المؤسسات الكبرى إعداد مستندات تختص بحماية أعمالها من الإفلاس، وكذلك التقرير الاجتماعي وهو أمر مبتكر في فرنسا.

قائمة التدفق النقدي يوصي بها لكنها غير ملزمة، ويتطلب قوائم المؤسسة المنفردة والموحدة، ويسمح قانون التجارة بإعداد قوائم مالية مبسطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويجب أن تعد هذه القوائم بما يتفق مع التشريع.

### 3- مقارنة بين النموذج الأنجلوساكسوني والنموذج القاري في المحاسبة:

يمكن توضيحها في الجدول التالي:

النموذج المحاسبي الأوروبي	النموذج المحاسبي الأنجلوساكسوني	
القطاع المصارف	الأسواق المالية	مصادر التمويل
توجه جماعي	توجه فردي	الإيديولوجية
- سيطرة القانون المدون (القانون المدني)؛ - احتواء القوانين على جميع التفاصيل المحاسبية.	- سيطرة القانون العام؛ - توكل مهمة إعداد القواعد المحاسبية للمنظمات المهنية.	النظام القانوني
علاقة كبيرة بين المحاسبة والجباية.	استقلالية بين المحاسبة والجباية.	النظام الجبائي
الدائنون، المصالح الجبائية، المستثمرون.	المستثمرون بشكل خاص.	أهم مستخدمي المعلومات المالية
- مبدأ الحيطة والحذر؛ - تأثير سلبي للضريبة على منفعة البيانات المالية.	- عدالة العرض؛ - الموثوقية.	المبادئ المحاسبية
مجال محدود	مجال واسع.	مجال عرض المعلومات المالية
عدد معتبر من بدائل القياس والتقييم.	عدد محدود من بدائل القياس والتقييم.	البدائل المحاسبية
- مبدأ الحيطة والحذر؛ - وضع قيود عند توزيع الأرباح؛ - الميل إلى تكوين الاحتياطات <i>Reserves</i> المستترة.	- الأخذ بعين الاعتبار المنفعة <i>Usefulness</i> في اتخاذ القرارات عند حساب الربح؛ - الموثوقية وعدالة العرض؛ - مبدأ استقلالية الدورات؛ - عدم وجود قيود عند توزيع الأرباح؛ - عدم وجود احتياطات مستترة.	حساب الربح
بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا، البرتغال، سويسرا، اليابان، ... الخ.	استراليا، بريطانيا، أيرلندا، كندا، الوم أ، نيوزيلندا، هولندا، سنغافورة، ... الخ.	الدول المعنية

وبصفة عامة تختلف المحاسبة في الدول الفرانكفونية عن المحاسبة في الدول الأنجلوساكسونية، فهي لا تهدف إلى التركيز على تلبية احتياجات المستثمرين، بل تمثل للسياسات الحكومية وخضوعها للقوانين الضريبية، فالمعلومات المفصح عنها تتميز بالتحفظ *Conservatism* والسرية وتسعى إلى حماية الدائنين، إضافة إلى غياب معايير أو مبادئ محاسبية مقبولة قبولا عاما بالمعنى البريطاني أو الأمريكي.